

## كلمة سعادة المستشارة الاتحادية السيدة أنجيلا ميركل من جمهورية ألمانيا الاتحادية أمام جمعية الصحة العالمية الثامنة والستين

جنيف، الاثنين، ١٨ أيار/ مايو ٢٠١٥

السيد الرئيس، السيدة المديرة العامة، أصحاب السعادة، سيداتي وسادتي،

يوجد قول مأثور مؤداه أن عليك أن تعي ما تقول وأن تعتني بنفسك لئلا تسقط فريسة للمرض؛ وبعض المقولات لا يفقد شيئاً من حكمته وإن مرت عليه آلاف السنين. فالصحة حق من حقوق الإنسان، ونحن جميعاً نواظب على العمل الآن ههنا، وفي شهر أيلول/ سبتمبر المقبل، من أجل ضمان توثيق عرى إرساء هذا الحق في منظومة الأمم المتحدة بوصفه هدفاً جديداً من الأهداف الإنمائية للألفية. وتنتظر أيضاً رئاسة مجموعة البلدان السبعة الألمانية إلى الصحة بوصفها مسألة ذات أولوية سوف نتناولها طوال مدة رئاستنا.

ولماذا نفعل ذلك؟ أولاً، لأن من المتعذر إعمال حق الإنسان في الصحة إلا بوضع نظام صحي مستدام موضع التنفيذ في كل بلد على وجه المعمورة، وثانياً، لأن العولمة أصبحت تدفعنا جميعاً بشكل ملموس إلى زيادة اعتمادنا على بعضنا البعض، بحيث أن زيادة تمتع أي شخص بالصحة تعني زيادة تمتع الآخرين بها أيضاً. وبعبارة أخرى، فإن فعالية النظام الصحي في بلد ما تؤثر على صحة بلدان أخرى وعلى أمنها واستقرارها. فمسؤولية فرادى البلدان والمسؤولية المشتركة العالمية هما وجهان للعملة نفسها.

وقد أدرجت ألمانيا ثلاث قضايا ذات صلة بالصحة في جدول أعمال مجموعة البلدان السبعة. ونسأل أولاً في ضوء الأحداث الراهنة، عن ماهية العبر التي يمكن استخلاصها من وباء الإيبولا؟ وثانياً، ما الذي يمكننا فعله لتحسين مكافحة أمراض المناطق المدارية المهملة الناجمة عن الفقر؟ وثالثاً، ماذا بوسعنا أن نفعل إزاء تزايد المقاومة للمضادات الحيوية؟ التي تسبب مشكلة للبلدان الصناعية وتلك النامية على حد سواء.

وثمة عامل مشترك فيما بين جميع القضايا الثلاث، التي لا يمكن أن تُكَلَّل معالجتها بالنجاح إلا إذا مُكِّنَت البلدان كافة من الامتثال للمعايير المحددة لأغراض إقامة النظم الصحية. وقد وضعت منظمة الصحة العالمية (المنظمة) هذه اللوائح الصحية الدولية ويجب إلزام الجميع بتنفيذها، فهي ليست مجرد توصيات، وإنما هي لوائح غاية في الجودة ويجب أن تُوضع موضع التنفيذ لا غير.

ولكن لماذا تهتم الآن مجموعة البلدان السبعة بأمر مُتفق عليه فعلاً على المستوى الدولي؟ إننا نولي اهتماماً خاصاً لأن لدينا اقتصادات قوية، ولأن مجموعة البلدان السبعة تتمتع بخبرة علمية رفيعة المستوى، ولأننا نتقاسم قيماً تؤكد على الطابع غير القابل للتجزئة لكرامة الإنسان، وهو مبدأ ينبغي ألا يكون حكرراً على

مجموعة البلدان السبعة من الناحية الجغرافية. وهكذا، فإن من دواعي سروري أن المنظمة قد دعت وزير الصحة الألماني ودعتني شخصياً للحضور ههنا لكي أطلعكم اليوم على خططنا.

وقد أشعرتنا فاشية الإيبولا الكارثية التي اندلعت بغرب أفريقيا بالألم إبان وقفنا على مدى حاجة المجتمع الدولي الملحة إلى العمل عند وقوع الأزمات. وتسبب فيروس هذا المرض في إصابة ٢٦ ٠٠٠ شخص بعدواه وقتل أكثر من ١١ ٠٠٠ شخص آخرين، وفي زعزعة استقرار البلدان المتضررة به زعزعة خطيرة. وبمقدورنا أن نذكر بعض النجاحات الأولية - بعد أن أصبحت ليبيريا الآن خالية من الإيبولا، ويحدونا الأمل في أن نقول قريباً الشيء نفسه عن البلدين الآخرين المتضررين بالمرض، على أن هذه الحرب لا يمكن الانتصار فيها إلا عقب بلوغ مرحلة انعدام حالات العدوى الجديدة. وفي الواقع، فإننا لن نتصر فيها فعلاً إلا إذا تسلحنا بما يلزم من معدات لمواجهة الأزمة المقبلة - أي بعبارة أخرى، عندما نستخلص العبرة من تلك الأزمة. وثمة عبرة يلزمنا جميعاً أن نتعلمها هي أن ردة فعلنا كان ينبغي أن تكون أعجل، لذا علينا أن نطرح السؤال التالي: كيف يمكننا أن نفعل ذلك؟

ويلزمنا وضع خطة من نوع معين بشأن الاستجابة للكوارث العالمية، ويجب أن تؤدي المنظمة دوراً رئيسياً في هذا المجال. ولكن علينا قبل كل شيء أن نسأل أنفسنا عما نتوقعه من المنظمة وما نعتقد أن تحققه وما ينبغي أن تقدمه دولها الأعضاء في هذا المضمار.

وأرى شخصياً أن المنظمة هي الوكالة الدولية الوحيدة التي تتمتع بشرعية سياسية عالمية في ميدان معالجة المسائل الصحية في العالم، لذلك، يجب أن يكون الهدف الذي نصبو إليه الآن هو زيادة فعالية هياكلها. وأنا واثقة من أنها كذلك، ومن المزايا المهمة للمنظمة امتلاكها ١٥٠ مكتباً قطرياً وستة مكاتب إقليمية، علاوة على مقرها الرئيسي - وهو هيكلا لا مركزي تربطه صلات محلية قوية. ولكن دعونا نتحدث بصراحة، فالهياكل اللامركزية يمكن أيضاً أن تعرقل عملية صنع القرار والأداء الجيد. وعليه، يجب أن تُسخر المزايا المتعلقة بإقامة منظمة لا مركزية بطريقة تربط المستويات الثلاثة التي تعمل المنظمة من خلالها ببنية هرمية واضحة، حتى يعرف الجميع في نهاية المطاف من الذي يملك القول الفصل في أي حالة معينة ومن تترتب عليه التزامات الإبلاغ ومن عليه أن ينجز العمل. وبطبيعة الحال فإن الأقوال أسهل من الأفعال، على أنني أعتقد الآن، ونحن نحاول أن نستخلص العبر في هذا المكان، أنه يلزم أن يبذل الجميع جهوداً استثنائية لقبول هذا التحدي والخروج معاً بنتائج أفضل في نهاية المطاف.

وعلى الرغم مما تحظى به المنظمة من شرعية محورية لصياغة السياسات الصحية، بيد أنه لا يمكنها أن تكون المنظمة الوحيدة المعنية بوضع الخطة العالمية للاستجابة للكوارث. ونحن بحاجة للتأكد من أن المنظمة يمكنها أن تعمل داخل منظومة الأمم المتحدة برمتها ومع البنك الدولي بشكل طيب. وقد طالبت أنا ورئيس الوزراء النرويجي، والرئيس الغاني من الأمين العام للأمم المتحدة تكليف فريق رفيع المستوى بدراسة التفاعل بين هذه المنظمات عن كثب. وقد استجاب لهذا الطلب، وبدأ الفريق عمله بالفعل برئاسة الرئيس كيكويتي من جمهورية تنزانيا المتحدة. ومن المنتظر أن يقدم هذا الفريق تقريراً قبل نهاية العام، ليحدد فيه ما ينبغي علينا تعلمه بشأن المنظمات الدولية، والإسهامات التي يمكن تقديمها والمنظمات التي تتولى ذلك، وكيف لنا في المستقبل أن نكون أفضل استعداداً لحالات الطوارئ الصحية، كما هو الحال في تعاملنا مع الكوارث الطبيعية. وأنا على يقين من أننا لو تمكننا من الاستجابة بشكل أسرع، وتعاملنا مع الأمر بصورة عاجلة، ولو كان لدينا خطط عمل واضحة، فسنكون أقدر على التعامل مع أزمة من قبيل فاشية الإيبولا بشكل أفضل في المرة القادمة.

ولكن بغض النظر عن مدى أهمية التعاون الدولي، هناك أمر واحد يجب ألا نغفله. فنقطة البداية يجب أن ترتبط بقيام كل بلد بإعداد النظام الصحي الخاص به والذي يصمم بطريقه تضمن له أقصى درجات الصمود والمرونة، أو أن يكون في مكانة تسمح له بذلك. فبناء النظم الصحية القادرة على الاضطلاع بوظيفتها تمثل مهمة أساسية. وألمانيا على تمام الاستعداد للتصدي لهذه المسألة. وسنقوم في هذا العام والعام القادم بتقديم ما مجموعه ٢٠٠ مليون يورو للبلدان المتضررة، وسيتم تخصيص ٧٠ مليون يورو من هذا المبلغ لغرب أفريقيا، لمساعدتها في بناء هياكل مستدامة. وهذه المساعدة يجب أن ينظر إليها كوسيلة للوصول إلى المساعدة الذاتية.

السيدات والسادة، يتناول البند الثاني على جدول أعمال قمة مجموعة البلدان السبعة G7 أمراض المناطق المدارية المهملة والمتعلقة بالفقر. ويرتبط انتشار هذه الأمراض بحقيقة أن العديد من البلدان ببساطة شديدة بلدان فقيرة لدرجة تحول دون تعميم النظم الصحية الخاصة بها، مما يستلزم منا مساعدتها على القيام بذلك. فهناك نحو ١,٤ مليار شخص يعانون مما يعرف باسم الأمراض المدارية "المهملة". ومن المنير للاهتمام أن نلاحظ أنه في معظم الحالات على الأقل، يمكننا التخفيف من وطأة معاناة مئات الملايين من الناس بتكلفة مادية ضئيلة نسبياً. ولتحقيق هذه الغاية فإننا نحتاج أولاً وقبل كل شيء إلى نظم صحية قوية، والتي يمثل إنشائها مهمة طويلة الأمد، وثانياً إلى توفير دوائر صناعة المستحضرات الصيدلانية للمنتجات المناسبة، وثالثاً، إلى الخدمات اللوجيستية اللازمة لتوزيع هذه المنتجات. ولهذا السبب فمن الأهمية بمكان أن نتعاون بشكل وثيق مع البلدان المتضررة. فعلى سبيل المثال، تتفاوت القدرات اللوجيستية بشكل كبير بين مختلف أنحاء القارة الأفريقية. ومن ثم فإننا غير مطالبين بإعداد النظم الصحية فحسب، وإنما أيضاً بتهيئة الهياكل الإدارية المناسبة.

والقضية الثالثة التي تود ألمانيا طرحها خلال رئاستها لقمة مجموعة البلدان السبعة G7 هي مقاومة المضادات الحيوية. ولقد التمسنا نصيحة الأكاديميات الوطنية للعلوم حول هذه المسألة - وأيضاً حول موضوع أمراض المناطق المدارية المهملة. وأعتقد أن هذه المسألة تمثل أهمية حاسمة للجنس البشري برمته - سواء للناس في البلدان المتقدمة أو البلدان الأقل نمواً على حد سواء. ويجب علينا أن نضمن استمرار فعالية المضادات الحيوية الحالية، وأنه لا يتم اللجوء إليها إلا في حالة الضرورة الطبية - ليس فقط في علاج البشر، وإنما في علاج الحيوانات أيضاً. ولتحقيق هذه الغاية، فإننا نود الاتفاق على أدق المعايير الصارمة الممكنة في قمة مجموعة البلدان السبعة G7، ولاسيما بالنسبة للبلدان الصناعية.

وينبغي استخدام المضادات الحيوية في أضيق الحدود، لأنه بمجرد ظهور مقاومة مسببات الأمراض لها، يصبح تطوير علاجات جديدة أصعب بكثير - على عكس الوضع على سبيل المثال بالنسبة للأمراض المدارية المهملة. وتعتبر دوائر صناعة الأدوية شريكاً مهماً في صراعنا مع المرض، ولكنها لا يسعها إلا تقديم منتجات جديدة من خلال البحث والتطوير. ولقد أحطت علماً بمدى صعوبة استنباط أصناف جديدة من المضادات الحيوية لتحل محل تلك القديمة. لذا يجب علينا التعامل بحذر لو أردنا إحراز تقدم في هذا المضمار. ويجب علينا اتباع نهج "صحي واحد" مع كل من الإنسان والحيوان.

ولقد أتلج صدري أن جمعية الصحة العالمية قامت بوضع خطة العمل العالمية الأولى للتصدي لمشكلة مقاومة مضادات الميكروبات. وينبغي أن يكون لكل بلد خطة من هذا النوع. وقبل بضعة أيام فقط، اعتمد مجلس الوزراء الألماني استراتيجية مقاومة مضادات الميكروبات الخاصة به. وسوف تتطلب هذه الاستراتيجية تعاوناً وثيقاً بين مجالات الطب البشري والطب البيطري.

السيدات والسادة، اسمحوا لي في الختام أن أتوجه بالشكر لجميع موظفي منظمة الصحة العالمية، فضلاً عن ممثلي سائر منظمات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات. فقد سلط اندلاع فاشية الايبولا الضوء مجدداً على ما قدمته المنظمات غير الحكومية وعمال الإغاثة على أرض الواقع من مساهمات هائلة. وأود

أن أشير بشكل خاص إلى الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، وكذلك منظمة أطباء بلا حدود - وأيضاً غيرهم الكثيرين ممن عملوا دون كلل جنباً إلى جنب مع موظفي المنظمات الدولية.

وبالتالي أود أن أختتم بياني هذا بنداء - وهو ما سنطرحه أيضاً في قمة مجموعة البلدان السبعة G7. فنحن نحتاج إلى عمل كل شخص للزود عن حق الإنسان في الصحة، حيث تغير الإطار خلال السنوات الماضية. فعندما أنشئت منظمة الصحة العالمية، كانت هي المنظمة الوحيدة في هذا المجال. ولكنها الآن تتشارك الساحة مع العديد من المؤسسات والمنظمات غير الحكومية التي تتمتع بكفاءة عالية. فكل من يعمل لتحقيق نفس الهدف يحظى بنفس القدر من الأهمية. ومن ثم دعونا نعمل معاً بروح من التعاون، دون أن نسعى إلى تقويض أفعال بعضنا البعض. فالمهمة ضخمة للغاية وهذا المسعى الجاد يستلزم كل يد عون. واسمحوا لي في الختام أن أشكركم على ما تبذلونه من جهود مخلصة لمساعدة البشرية. وستعمل ألمانيا خلال رئاستها لمجموعة البلدان السبعة وسائر بلدان المجموعة على دعم عملكم وتعزيزه.

وشكراً جزيلاً لكم.

= = =